القوانين المنهجية لألفية ابن مالك
مع سرد تحليلي لأبوابها وفصولها

الدكتور محمد ذنون يونس
كلية التربية/ جامعة الموصل

المستخلص

إن المنهج هو: "طريقة يصل بها الإنسان إلى الحقيقة"[١]، وسبيل الوصول إليها يقتضي تصميما فاعلا وخطة عميقة الرؤية ثابتة الأركان منطقية التسلسل عقلانية السير نحو الهدف، فينبغي لكل باحث عن الحقيقة أن يتكون لديه مسار أو منهج يستخدمه للوصول إلى تقديم النتائج بشكل علمي وفني معا، وذلك المنهج كما يقول لانسون ليس ابتكارا شخصيا للباحث فحسب، وإنما هو نتيجة لتفكير الباحث في الخطة التي جرى عليها عدد من السابقين بل واللاحقين من الناشئين[٢]، وهناك أسس واعتبارات تقوم عليها الخطط المنهجية التي تقدم الحقيقة بشكل مقبول، ومن أهم أجزاء الخطة تبويبها للمعلومات وتجزئتها للمقدمات والقضايا لكي يمكن توزيع المادة العلمية والأفكار والقواعد المستوعبة للموضوع برمته حتى يبدو للناظر متماسك الأجزاء يشد بعضه بعضا، فالبحث: " العلمي يعرف من التبويب وما بين الفصول والفقر من ترابط وتجانس وتناسب"[٣].

المقدمة:

اتسمت المؤلفات النحوية سواء كانت مطولات أم مختصرات بمناهج ترتيبية مختلفة وأنماط شكلية متعددة، وإن نظرة إلى كتب النحو قبل عصر ابن مالك تكشف عن وجود خطط قد تختل أحيانا وتكمل أخرى لاختلاف وجهات النظر والاعتبارات المعمول بها في التبويب تقديما وتأخيرا، ولكي نسند عملنا ونبين جذوره وقيمته يتوجب علينا رصد بعض النظرات النقدية لترتيب الأبواب النحوية عند المتقدمين والمعاصرين، فأول مجلدة في النحو تعرضت للاتهام في الدراسات الغابرة، حيث انتقد حاجي خليفة (١٠٦٧هـ) كتاب سيبويه (١٨٠هـ) لأنه قد رآه تناول شتاتا من الموضوعات المتداخلة[٤] بينما دافع المعاصرون عنه، إذ يذكر شوقي ضيف أن سيبويه نسق أبواب الكتاب واحكمها إحكاما دقيقا وانه ينبغي أن لا نظن أن الكتاب لم يكفل له منهج سديد في التصنيف[٥]، وتوافقه على هذا الرأي خديجة الحديثي التي بينت أن منهج سيبويه كان ولا يزال خير منهج يمكن أن يسير عليه التأليف في هذا العلم الواسع لولا بعض التداخل في مباحثه النحوية[٦]،

وقد نبه ياقوت الحموي (٦٢٦هـ) إلى أن النحو:" ما زال مجنونا حتى عقله ابن السراج في أصوله[٧] فهو يلفت الانتباه إلى أن الأبواب النحوية كان فيها بعض التداخل والتقديم والتأخير المخالف للمنهج السليم قبل عصر ابن السراج(٣١٦هـ)، وتكفل باحث معاصر بالإشارة إلى الجدة والضبط المنهجي للأبواب عند هذا النحوي الكبير[٨] كما نقد الرضي (٦٨٦هـ) ابن الحاجب (٦٤٦هـ) في ترتيب أبواب الكافية وفصولها، فقد ذكر في باب (المبتدأ والخبر): "أن ترتيب الكلام يقتضي أن يذكر المصنف هاهنا المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدأ والمواضع التي يجب فيها تأخيره ثم ينتقل بعد ذلك إلى المواضع التي يصح فيها تنكير المبتدأ"[٩] كما امتدح الأسيوطي (٩١١هـ) تقسيم ابن مالك للفعل إلى مضارع وماض وأمر، حيث: "ذكر علاماتها مقدما المضارع والماضي على الأمر للاتفاق على إعراب الأول وبناء الثاني والاختلاف في الثالث وقدم المضارع لشرفه بالإعراب"[١٠]، فالأسيوطي بهذا الشرح يشير إلى قانون منهجي لرسم خطة ابن مالك وهو تقديم المتفق عليه على المختلف فيه، ومن قبله أشار المكودي (٨٠١هـ) إلى إن ابن مالك فصل بين (ما ولا ولات) وباب (كان وأخواتها) مع أن عمل البابين في المبتدأ والخبر واحد، لان هذه حروف وتلك أفعال[١١]، وهو يشير بهذا إلى قانون الفصل بين الفئات النحوية كضرورة منهجية لترتيب الأبواب والفصول، ويطالعنا الاشموني (٩٠٥هـ) في مبحث التوابع بان ابن مالك: " قدم في التسهيل باب التوكيد على باب النعت وكذا فعل ابن السراج وأبو علي والزمخشري وهو حسن، لان التوكيد بمعنى الأول والنعت على خلاف معناه لأنه يتضمن حقيقة الأول وحالا من أحواله[١٢]، والاشموني يشير بهذا إلى أن بعض الأبواب قد يختلف في ترتيبها لاختلاف زاوية النظر والاعتبارات فيها، وذلك لا يضر في العملية المنهجية وإنما يزيدها رصانة وعمقا، لان فيها ملمحا اجتهاديا قائما على دليل وسند عقلي ومنطقي مقبول، كما اهتم أبو طالب في حاشيته على البهجة المرضية بالإشارة إلى أهمية الترتيب في أجزاء الخطة لتقديم المسائل النحوية بشكل فني وللوصول إلى الحقيقة المرجوة بقالب علمي، فقد قدم ابن مالك النكرة: "على المعرفة في التعريف لان التعريف إنما هو بحسب المفهوم ومفهومها لكونه وجوديا على هذا التعريف اشرف من مفهوم المعرفة"[١٣]، لان ابن مالك عرف (النكرة) بأنها قابلة لـ(أل) وهي بهذا التعريف ذات مفهوم وجودي بينما تعريف المعرفة سيكون عدميا لأنه لا يقبل(أل)، والوجودي اشرف من العدمي كما يقول أهل المنطق والفلسفة، فأبو طالب يشير إلى قانون منهجي مهم وهو أن التصور الإنساني لأي حقيقة ينبني على تفهم الأمور الموجودة لأنه قريب منها ويتعايش معها بخلاف الأمور العدمية التي يتوصل إليها عن طريق الوجوديات، وأخيرا كان الخضري (١٢٨٨هـ) مهتما ببيان منهجية ترتيب

الأبواب النحوية في ألفية ابن مالك فهو يذكر في باب (النكرة والمعرفة) أن ابن مالك لما فاته ترتيبها في النظم حسب قانون الاعرفية رتبها تبويبا [١٤] وعلى الرغم من كل هذه المواقف النقدية ذات المناهج الرصينة لتقسيم الأبواب والفصول النحوية لم أجد بحثا مهتما ببيان الأسس التي قام عليها صنيع ابن مالك في وضع المسائل النحوية في الأبواب التي ذكرها، بل كان الشراح والمحشون يغفلون كثيرا من الأبواب والفصول دون تعرض لأسباب ذكرها ومدى ارتباطها بعضها ببعض، ولذا انصب الجهد في هذا البحث على كشف الأسس النظرية التي كانت تعتمل في ذهن ابن مالك وهو يوزع المادة النحوية الضخمة وفقا لها واقتضاء لمتطلباته، ولا بأس هنا من التعرض لنبذة من حياة ابن مالك ومتنه (الخلاصة) موضع البحث والاهتمام.

فهم أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، الاندلسي ولادة الدمشقي وفاة، احد ألائمة المبرزين في علم العربية في القرن السابع الهجري، ألف كتبا كثيرة في النحو منها: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، والكافية الشافية، ولامية الأفعال، وعمدة الحافظ وعدة اللافظ وغيرها، ومن واجب الإنصاف أن نقرر:" أن ابن مالك كان أول مؤسس لمدرسة النحو في مصر والشام"[١٥]، ومن اشهر تصانيفه بين الدارسين ألفيته (الخلاصة) وهي متن كسائر المتون الشعرية وعبارة عن مختصر نحوي مركز يضم القواعد الكبرى والمسائل الجوهرية التي يستطيع طالب العلم عند حفظها استذكار جل الأسس النحوية، وفي الحقيقة أن ابن مالك ألف نظما يقرب من ثلاثة آلاف بيت سماه (الكافية الشافية) يحوي مسائل النحو والصرف ثم قام بشرحها، ولكنه أحس أن حفظها يعسر على كثير من الطلبة فعمد إلى اختصارها في أرجوزة سماها (الخلاصة) واشتهرت باسم الألفية لقوله في مقدمتها:

وأستعين الله في ألفيـة مقاصد النحو بها محوية

بينما أشار إلى اسمها الأصيل في الخاتمة منبها إلى أنها عمل مستخلص بقوله:

أحصى من الكافية الخلاصة كما اقتضى غنى بلا خصاصة

وقد خلدت هذه الألفية ابن مالك، فهي المتن والكتاب الوحيد من بين سائر المتون والكتب النحوية الذي شغل العلماء منذ تأليفها وحتى وقتنا الحاضر بالشرح والتعليق والتحشية والإعراب فهي لا تزال عملا نحويا نابضا متحركا[١٦].

ولقد رأينا في هذا البحث ضرورة تقديم القوانين المنهجية التي كانت أساس عملية وضع الخطة وكيفية تبويبها، حتى يستطيع الباحث معرفة كيفية وضع الخطة وكيفية تقسيم الموضوع من

خلال خبرة علمية أصيلة في تراثنا الإسلامي العربي فيقدم بحثا علميا يسير على طريق الحقيقة بخطى ثابتة القدم، فليست عملية التبويب للبحوث اعتباطية وإنما هي عملية منطقية أولا ومشتقة من روح العلم المبحوث فيه ثانيا، والغاية الأخرى من هذا البحث إفادة النحوي المعاصر بالتقسيم الهيكلي العام لعلم النحو واستكشاف عناصره الأصلية البارزة لغرض تمييزها عن عناصره الفرعية الأخرى، فكل عمل ناجح لا بد له من منهج، وكل منهج مقبول وطريق محتذى لا بد له من أسس وضوابط، فما هي الأسس المنهجية والقواعد المنطقية وراء تبويب ابن مالك لخطة بحثه ومسار نهجه؟:

١- **الأشرفية:** حيث حدد النحاة لقواعد موضوعة عندهم شرف وخسة بعض الأبواب والفصول (إن جاز التعبير)، وهذا الأساس المنهجي اعتمده جميع الدارسين حتى وقتنا الحاضر، فهناك معلومات اشرف من غيرها أو أهم من أخرى ولذا تستحق التقديم والاعتناء، ومعنى ذلك أن الاسم مثلا أشرف من الفعل لان الاسم يقع مسندا ومسندا إليه بخلاف الفعل الذي يقع مسندا فحسب، فنقول في الاسم: زيد قائم، ونقول في الفعل: قام زيد، ومن ثم كان الاسم متميزا عنه من خلال كثرة دورانه في الكلام والتراكيب، ولذا فهو اشرف منه، كما أن الفعل بدوره اشرف من الحرف، وقد عبر الفاكهي (ت٩٧٢هـ) عن هذا الموضوع بقوله:" وقدم الاسم في الذكر للإخبار به وعنه واتبعه بالفعل للإخبار به لا عنه وأخر الحرف لعدمهما فيه"[١٧] فكان هذا الأساس النحوي دافعا ومعولا عليه عند ابن مالك، ولذا قدم الاسم ثم عالج الفعل وانتهى بالحرف، ومن نفس الجذم ابتدأ بالمرفوعات ثم انتقل إلى المنصوبات ثم انتهى بالمجرورات في الأسماء والمجزومات في الأفعال، وإنما قدم المجرورات على المجزومات لأنها عائدة إلى أحكام الأسماء وهي اشرف من الأفعال، ولذلك أيضا قدم مباحث تعدد الأسماء لفعل واحد (كان وأخواتها وظن وأخواتها واعلم وارى) على تعدد الأفعال لاسم واحد (التنازع) لاشرفية الأسماء على الأفعال، ومن مظاهر الاشرفية تقديم ما ليس فيه حذف على ما فيه حذف والمحذوف أخس من غير المحذوف، ولذا قدم ابن مالك مباحث النداء على مبحث الترخيم لان في الترخيم حذفا، بل لما كان المرفوع اشرف من المنصوب كان عامل الرفع اشرف بدوره من بقية العوامل، ولذا قدم ابن مالك عوامل الفعل على عوامل النصب وقد الأخيرة على عوامل الجر، وعامل الجر قدمه على عامل الجزم، وسعى في عوامل الشرط إلى تقديم الجازم على غيره من غير الجازم لان العامل اشرف من المهل أو ذو الوظيفة أهم من الذي لا يؤدي وظيفة إعرابية، وأمثلة هذا الأصل كثيرة كما سيتضح لنا عند سرد الأبواب وعللها.

٢- **سلسلة المعلومات النحوية:** قبل الأبواب التي تعتمد كليا على تلك المسائل المهيئة للأذهان للدخول فيها، فتكون الأبواب بعضها مقدمة لبعض، ومن ثم لن يتوقف المبحث على أبواب تليه إلا في بعض الضرورات التي يقتضيها المنهج وخطة البحث، وهذا الأساس في غايته تعليمي؛ لان طالب العلم محتاج إلى تسلسل في طرح الأفكار حتى ينتقل ذهنه من المطالب الأساسية إلى المطالب العليا، ومن ذلك تقدم ابن مالك أقسام الكلمة على معرفة أحكامها من حيث الإعراب والبناء، وقدم مباحث النكرة والمعرفة على مباحث المبتدأ والخبر؛ لان في تلك المباحث ينتقل الكلام إلى تنكير المبتدأ والخبر، وقدم المبتدأ والخبر على نواسخه لان معرفة النواسخ فرع معرفة المنسوخات، ولكننا نجده يقدم ذكر الفاعل على ذكر الفعل مع أن التسلسل الذهني يتطلب تقديم الفعل على الفاعل إذ الفاعل معمول الفعل، ولكنه خالف هذه المنهجية هنا لاتكائه على أساس منهجي آخر رآه أكثر رصانة في منهجه وهو قانون الاشرفية إذ الفاعل اسم، فخرج ابن مالك من أساس منهجي إلى أساس منهجي آخر أكثر فاعلية وفائدة.

٣- **الأصول والفروع:** لقد اهتم الباحثون ببيان الأصول وتمييزها عن الفروع حتى يدرك الطالب القوانين الكلية ويسهل عليه معرفة اندراج المباحث الجزئية تحتها، فالقوانين الكلية هناك سبيل لضبطها بخلاف المباحث الجزئية التي لا سبيل إلى حصرها إلا بالاستعانة بالكليات [١٨]، ومن اجل هذا الأساس المنهجي في ترتيب الأبواب قدم ابن مالك العوامل الأصلية على العوامل التبعية والمعمولات الأصلية على المعمولات التبعية (التوابع) وأخر العوامل النائبة عن العوامل التي ينوب عنها شيء، وكذلك قدم باب الفاعل على باب نائب الفاعل واسم الفاعل على اسم المفعول؛ لان اسم المفعول مشتق من المضارع المبني للمجهول بخلاف اسم الفاعل المشتق من المبني للمعلوم، والمعلوم اصل والمجهول فرع.

٤- **العدول عن الفصل بين الأبواب النحوية المترابطة:** فالنظرة الأولى للباحث إلى بعض أبواب الألفية وفصولها تجعله يرى مفروضية معالجة هذا الفصل بين الباب الفلاني والباب الآخر، إلا أن إنعام النظر يجعله يرى الفصل بينهما مخدشا للعلاقة التي تربطهما، فهذه ظاهرة منهجية أخرى تعدل بصاحب البحث عن الالتزام بتسلسل المعلومات، وقد حدث هذا فعلا في تأخير باب (تعدي الفعل ولزومه) عن بابي (المبتدأ والخبر) و(الفاعل) مع أن الفاعل معتمد على الفعل بل هو رافعه، إلا انه أخره عنه حتى لا يقع الفصل بين هذين البابين المرتبطين اشد الترابط لانهما من قبيل المرفوعات ومن اقل أجزاء ائتلاف الكلم الذي هو اسمان أو فعل

واسم، ولذا ذكر ابن مالك في باب الفاعل الفعل من جهة الفرعية ثم خصه بباب على حدة ليتكلم عن الفعل ولزومه وتعديه وأحواله المختلفة، ومثل ذلك الفصل بين التمييز والحال بالاستثناء والفصل بين عطف البيان والبدل بعطف النسق كما سيأتي توضيحه عند سرد علل ترتيب الأبواب والفصول.

٥- **الفصل بين الأمور المترابطة لخصوصية معينة:** وقد فعل ذلك ابن مالك عند الفصل بين العوامل التبعية، حيث فصل بين إعمال المصدر واسم الفاعل واسم المفعول وبين إعمال الصفة المشبهة بأبنية المصادر وأسماء الفاعلين والمفعولين، وفصل بين الصفة المشبهة وبين إعمال افعل التفضيل بمبحثي التعجب ونعم وبئس وما جرى مجراهما، إشارة منه بهذا الفصل إلى قضية الترتيب بين العوامل الأصلية والعوامل التبعية في التأثير، فترك قانون الترابط بين إعمال هذه الأبواب عمل الفعل مع أنها ذات وشائج قوية تلبية لضرورة منهجية أخرى وهي مرتبتها في العمل وقيمتها في التأثير، كما سيتضح ذلك عند سرد الأبواب بشكل تفصيلي.

٦- **القلة والكثرة:** فالباحث المحلل للكلام ينتقل في تحليله من الأجزاء الصغيرة والأساسية إلى الأجزاء الكثيرة والفرعية، ومن مظاهر ذلك في ألفية ابن مالك تقديمه مباحث الإسناد الذي اقل ائتلافه من اسمين أو من فعل واسم على تراكيب اسنادية أطول من هذا وأكثر أجزاء وفروعا، فهناك فعل واحد يأخذ مفاعيل وهناك اسم واحد يتنازعه فعلان فأكثر، ومن ذلك أيضا تقديمه مباحث النكرة على مباحث المعرفة، فالنكرة ليس تحتها أنواع بخلاف المعرفة المشتملة على الضمير والعلم واسم الإشارة..... وكتقديم مبحث الاستغاثة الحاصل بحرف واحد وهو (يا) على مبحث الندبة الحاصل بحرفين هما (وا، يا).

٧- **المعلوم والمبهم:** وهو أساس منهجي بالغ الدقة؛ إذ المعلوم معروف من بعض وجوهه وأحواله، وهو يساعد لذلك في تهيئة الذهن للوصول إلى المجهول، ولذا قدم ابن مالك باب الحال على باب التمييز، وقدم فاعل (نعم) المعرف بـ(أل) على فاعلها المفسر بنكرة، والمنادى العلم على المنادى النكرة.

٨- **تقديم الظاهر على المقدر:** وهي سمة منهجية؛ لان الظاهر بارز ومشاهد بخلاف المقدر الذي تدل عليه القرائن والأحوال، ولذا قدم مبحث حروف الجر على مبحث الإضافة، وقدم الضمير البارز على المستتر، وقدم ذكر المبتدأ والخبر على تقديرهما نتيجة الحذف.

٩- **المتشابهات في البحث النحوي:** وذلك واقع في ذكر مبحث الاختصاص بعد مباحث النداء، لان في (النداء) نقدر عاملا هو (أدعو) وفي الاختصاص نقدر عاملا هو(اخص)، وكذلك تأخير مباحث الإغراء والتحذير عن مبحث الاختصاص، لان الفعل فيه محذوف أيضا، وكإلحاق مبحث أسماء الأصوات بأسماء الأفعال لوجود شبه (الاكتفاء)؛ إذ اسم الفعل يكتفى به وكذا اسم الصوت نحو(عدس)، ومنه أيضا تأخير مبحث (ما ولا ولات) عن مبحث (كان) لوجود شبه العمل، وإنما أخرت لأنها حروف والفعل اشرف منها.

١٠- **الجوهرية والعرضية:** وهو أساس منهجي معمول به في جميع أبواب الألفية وفصولها، حيث يقدم ابن مالك مبحث النكرة على المعرفة والمذكر على المؤنث والمفرد على الجمع، ويقد ائتلاف الكلام من اسمين أو من فعل واسم على ما هو أكثر من ذلك، ويؤخر مباحث النداء ونوني التوكيد والممنوع من الصرف على ما قبله لوجود العوارض التي تتقدمه أو تتاخره أو تكتنفه، كما سيوضح بالتفصيل فيما بعد.

١١- **الاستطراد الذي يقتضيه الموضوع ويتطلبه:** وهي سمة منهجية لا غنى عنها؛ لان بعض المسائل النحوية متوقفة على تقديم تصور ما من خلال ذلك الاستطراد المطلوب، ونجد ذلك عند الحديث عن أبنية المصادر وأسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها بعد ذكر عملها؛ لان معرفة عمل المصدر مقتض لمعرفة أبنيته وسائر أشكاله المختلفة التي يأتي بها، وكمبحث الأسماء اللازمة للنداء بعد مبحث المنادى.

هذه أهم القوانين والأسس المنهجية التي كانت تدور في ذهن ابن مالك وهو يرتب أبواب وفصول ألفيته، للوصول إلى خطة غير متداخلة الأقسام والفروع وجامعة لكل المسائل النحوية الجوهرية ولا يطرأ عليها مظهر الفوضوية والعبثية بين فقرها ومباحثها، ولذلك حرص على جعل كل باب في مكانه اللائق به وفق أساس علمي لم يصرح به، وإنما جعل الباحثين من بعده يعملون على استكشافه، ونحن إذ قدمنا هذه القوانين التي استنبطناها لا نغلق باب النظر فيها، وإنما ندعو الباحثين إلى دراسة هذه القوانين والأسس لبناء بحوثهم المستقبلية والعمل على الإفادة منها في دروس منهج البحث الأدبي واللغوي، وللعودة إلى تراثنا العربي والإسلامي في بناء خطط أبحاثنا لأنها الينابيع الأصيلة لكل عمل يبغي العلمية والفنية معا.

السرد التفصيلي للأبواب والفصول

إن الغاية الأولى من وضع مناهج تعليمية للطالب أن تكون الأبواب بعضها مقدمة لبعض، فلا يتوقف المبحث على أبواب أخرى بعده، ومن ثم تحدث ابن مالك عن الكلام والكلم حتى يعرف أن كل مسائل النحو عائدة إلى هذا الموضوع الرئيسي الذي يبحث في هذا العلم عن أعراضه الذاتية اللاحقة به[١٩] ثم قسم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف حتى يكون هذا التقسيم مقدمة لمعرفة ما هو معرب ومبني، ولذا لم يقسم الاسم إلى اسم ذات واسم معنى؛ لان مبحث المعرب والمبني لا يتوقف عليه، بينما قسم الفعل إلى ماض ومضارع وأمر لان مبحث (المعرب والمبني) سيحدد ما هو معرب ومبني من الأفعال، ولم يفعل ذلك مع الأسماء بان يحدد القابل للإعراب والبناء وإنما تركه إلى مبحث (المعرب والمبني) فذكر قسمي الأسماء المعربة والمبنية وحدد ذلك بمشابهة الحرف وعدمه.

ثم قسم الإعراب إلى أقسام أربعة هي: الرفع والنصب والجر والجزم؛ لأنه سيتكلم عن المعربات الاسمية والمعربات الفعلية بعدها، حيث ذكر الأسماء الستة والمثنى وجمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم والممنوع من الصرف والأفعال الخمسة ومعتل الأسماء والأفعال، وكل هذه المباحث النحوية لا تتوقف على كون الكلمة معرفة أو نكرة، ومن ثم ذكر بعد هذا الفصل المعرفة والنكرة ليكون هذا الفصل مقدمة للدخول في التركيب الاسنادي الأصلي الذي هو المبتدأ والخبر والفعل والفاعل وما يتفرع عليهما من إحكام النواسخ التي هي المرفوعات؛ لأنه سيتعرض في باب المبتدأ والخبر إلى قضية جواز الابتداء بالنكرة وأحكام اجتماع معرفتين أو نكرتين أو مختلفين بالتعريف والتنكير فيه، وأيهما أحق بالابتداء والإخبار، ومن ثم كان ذكر المبتدأ والخبر بعد النكرة وأقسام المعرفة أمرا منطقيا تتطلبه قضية التسلسل التعليمي؛ فإذا ما عرف الطالب حكم المبتدأ والخبر فان المنطق العقلي سيدله أن هناك نواسخ تدخل عليهما فتزيل حكمهما الأصيل، فكان ذكر النواسخ (كان وأخواتها، ما ولا ولات وان، وأفعال المقاربة، إن وأخواتها، ظن وأخواتها، اعلم وارى) متطلبا آخر تقتضيه المناسبة والتدرج في عملية التعليم، حتى إذا انتهى ابن مالك من تراكيب الإسناد من اسمين (المبتدأ والخبر ونواسخهما) رجع إلى تركب الإسناد من فعل واسم فوضع(باب الفاعل) بعد باب (المبتدأ والخبر)؛ لان اقل ائتلاف الكلام من اسمين أو من فعل واسم، وتكلم في هذا الباب عن أحكام الفاعل والفعل المتصلة به وعلاقة الفعل والفاعل بالمفعول به.

ولما كان الفاعل متعرضا للحذف كحالة عرضية ونيابة المفعول به منابه وجد ابن مالك نفسه إزاء باب النائب عن الفاعل باعتبار انه متصل به في كثير من الأحكام النحوية، ويظهر لك أيها القارئ الكريم أن مبحث (المبتدأ والخبر) و(الفاعل ونائبه) من المرفوعات، ومن ثم ذكر مبحث (الاشتغال) الذي يقبل الرفع والنصب على الجواز والارجحية والوجوب[٢٠]، بل رفعه اصل لعملية نصبه في نحو(زيد ضربته)، فهو في رفعه مبتدأ وفي نصبه مفعول به لفعل محذوف وقد ذكر المفعول به استطرادا في باب الفاعل ونائبه؛ لان الفعل الذي يأخذ نائب الفاعل إنما هو فعل تعدى في الأصل إلى مفعول به، ومن ثم كان لزاما على ابن مالك بعد إن ذكر باب الاشتغال وقضية نصبه أن يعرف بالفعل من حيث اللزوم والتعدي، وانما أخر ذكر الفعل عن الفاعل لأنه كان بصدد ذكر المرفوعات من المبتدأ والخبر والفاعل ونائبه، فلا يفصل بين هذه المترابطات، ولاشرفية الفاعل على الفعل باعتبار اسميته، ومن ثم لا يعترض على ابن مالك بان المفترض أن يذكر الفعل في مقدمة باب الفاعل؛ لأنه لو ذكره هناك لفاتت هذه الفائدة المهمة ولكان فاصلا بين أمور مترابطة شديدة الترابط.

ولما اعتمد ابن مالك على قضية ائتلاف اقل الكلام من اسمين أو من فعل واسم وتحدث عن تعدد الأسماء في المتعدي لواحد أو اثنين وثلاثة ضمن باب تعدي الفعل ولزومه أجاب حينئذ عن تعدد فعلين لاسم واحد، ولذا وضع مبحث التنازع بعد باب التعدي واللزوم ولم يضعه بعد (باب الاشتغال)، لان وضعه بعد باب الاشتغال الذي يتألف من فعل واسم فقط كما في حالة الرفع غير مناسب، ولذا ذكر تعدد الأسماء لفعل واحد لاشرفية الاسم على الفعل ثم عاد إلى ذكر تعدد الأفعال لاسم واحد في (باب التنازع)، حتى إذا انتهى من ذكر المرفوعات من المبتدأ والخبر والفاعل ونائبه ووجوبه ورجحانه وجوازه في باب الاشتغال وانه الأصل بالنسبة لنصب الاسم المشغول عنه وتكلم عن المفعول به الذي هو مناط تحقيق باب نائب الفاعل وانتهى من قضية تعدد الأفعال والأسماء وجد نفسه أمام (المنصوبات)، فذكر (المفاعيل) بعد باب التنازع وقدمها على سائر المنصوبات من الاستثناء والحال والتمييز لوجود الصلة بين المفعول به وسائر المفاعيل المتبقية من المفعول المطلق وله وفيه ومعه، وقد علل يس الحمصي (١٠٦١هـ) سر ترتيب هذه المفاعيل بهذه الطريقة فينبغي مراجعته[٢١]، ثم أعقب مبحث المفاعيل بمنصوب آخر وهو (الاستثناء) وإنما ذكره بعد المفاعيل لان المستثنى كالمفاعيل، فالأداة إلا تقوم مقام الفعل استثني غالبا، كما أن المستثنى كالمفاعيل في كونه اسم ذات أو اسما جامدا بخلاف الحال الذي

لو وضع بعد المفاعيل لما كان مراعيا لهذه المناسبة المطلوبة لأنه مشتق وإذا جاء جامدا فهو مؤول به.

وأما كون التمييز جامدا فانه لو وضع بعد المفاعيل لناسبها، ولكان يلزم عليه الفصل بين التمييز والحال بالاستثناء، وبعد أن ذكر مبحث (الاستثناء) أعقبه بذكر المنصوب الأخر وهو(الحال) الذي هو مشتق غالبا وقدمه على التمييز الذي هو جامد، ولكنه نظر إلى قضية أخرى وهي أن باب الحال بيان لهيئة الفاعل أو المفعول به بينما التمييز رفع لإبهام الذات، فالذات في باب الحال معلومة بينما هي في جملة التمييز مبهمة، فقدم المعلوم على المبهم المجهول، لان طالب العلم إذا عرف معنى المعلوم استطاع أن يفهم كون التمييز رفعا لإبهام الذات، ومن ثم اختتم المنصوبات بذكر الحال ثم أعقبه بذكر مبحث التمييز.

وبعد أن ختم المنصوبات شرع في ذكر المجرورات فبدا بالاسم المجرور بحروف الجر الظاهرة ثم أعقبه ببيان الإضافة التي يقدر فيها حرف الجر على معنى(من أو في أو اللام)، وبعد أن انتهى من ذكر المعمولات الأصلية من المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والعوامل الأصلية سواء كان عامل رفع أو نصب أو جر شرع في ذكر العوامل التبعية، فبدا بإعمال المصدر على اعتبار أن المصدر اصل المشتقات وسائر العوامل التبعية، وذكر في ضمن إعمال المصدر إعمال اسم المصدر للتداخل الكبير والعلاقة الوثيقة بين المصدر واسمه، ولا يخفى عليك أيها القارئ السبب في تقديم المصدر على اسمه، ثم ذكر بعد إعمال المصدر إعمال اسم الفاعل ومنه صيغ المبالغة؛ لأنه ثاني العوامل التبعية لشبهه بالفعل من دون واسطة ولأنه مشتق من المضارع المبني للمعلوم، ولذا كان ذكر اسم المفعول تابعا له باعتبار انه مشتق من الفعل مباشرة ولكنه من المضارع المبني للمجهول والمعلوم اصل للمجهول، وهذا يذكرنا بسر تقديم باب الفاعل على باب النائب عنه.

وهنا يتوقف ابن مالك لتقديم أمر خارج عن موضوع علم النحو . وهو معرفة أحكام أواخر الكلم . اقتضته طبيعة الموضوع المعالج، فقدم أبنية المصادر وأعقبها بأبنية اسماءالفاعلين والمفعولين والصفة المشبهة باسم الفاعل، ثم عاد لإكمال موضوع العوامل التبعية فتناول مبحث الصفة المشبهة على اعتبار أنها ثالث العوامل التبعية لأنها مشبهة للفعل بواسطة اسم الفاعل لا بالمباشرة من الفعل[٢٢]، وهنا يعن سؤال منهجي: لماذا قدم في الدراسة مبحث إعمال المصدر واسم الفاعل واسم المفعول على الأبنية ولكنه أخر مبحث الصفة المشبهة وإعمالها على أبنيتها؟ فإما أن يقدم الأبنية في الجميع ثم يتناول الموضوعات الأصلية أو يؤخر الأبنية في الجميع ويتناولها بعد

تناول الموضوعات، وكأن ابن مالك قد أشار من خلال هذا المزج إلى جوار الأمرين معا ليعطي درسا منهجيا في جواز تقديم دراسة القضايا الاستطرادية التي يقتضيها الموضوع قبل دراسة الموضوع الأصلي ذاته أو تأخيرها عنه فارتكب كلا الأمرين.

كما أشار إلى أمر أعمق من هذا وهو أن المصدر واسم الفاعل واسم المفعول يعمل عملا تبعيا لكن يجمعهم أمر واحد وهي المشابهة الأصلية للفعل، بخلاف الصفة المشبهة باسم الفاعل المشبهة في عملها بالفعل بوساطته، فهي علاقة مبتعدة عن الأصل بمرتبتين ومن ثم فصل بين الثلاثة الأول (المصدر واسم الفاعل واسم المفعول) ومبحث الصفة المشبهة للدلالة على الفرعية بالنسبة لها، ومن ثم انتقل إلى مبحث الصفة المشبهة، ولعل هذا هو السر الذي دفعه إلى فصل مبحث الصفة المشبهة عن مبحث(افعل التفضيل) بمبحثين هما:باب التعجب وباب نعم وبئس وما جرى مجراهما، وهي إشارة إلى أن الصفة المشبهة والمصدر واسمي الفاعل والمفعول كلها تعمل في اسم ظاهر ومضمر وترفع وتنصب بخلاف افعل التفضيل الذي لا ينصب مفعولا به ولا يرفع اسما ظاهرا إلا في مسألة الكحل المشهورة[٢٣]، ومن ثم رأى الحاجة إلى فصل هذه العوامل التبعية بهذين المبحثين اللذين يعملان في اسم ظاهر، فالتعجب ينصب مفعولا به دائما ونعم وبئس يرفعان اسما ظاهرا دائما، فهاتان الخاصيتان الموجودتان في مبحثي التعجب ونعم وبئس هما اللتان ترجحان تأويلنا، وان ابن مالك في اغلب الظن ـ كان يقصد إلى ذلك قصدا من خلال الفصل بين هذه العوامل التبعية، فابن مالك قد بدا بذكر العوامل الأصلية من الابتداء والفعل والحروف وذكر المعمولات الأصلية من المرفوعات والمنصوبات والمجرورات ثم عاد إلى ذكر العوامل التبعية وهنا يأتي دور المعمولات التبعية، للمناسبة بينهما وبين العوامل التبعية و" لان العامل في التابع هو العامل في المتبوع"[٢٤] فهو فرع للمعمول الأصلي في اللفظ والعامل.

وبعد الانتهاء من مبحث أفعل التفضيل عاد ابن مالك لذكر مباحث (التوابع) فابتدأ كلامه بمبحث النعت، والأساس المعتمد في ترتيب التوابع هو أساس معنوي، فالحاجة إلى إيضاح المتبوع أو تخصيصه أو توكيده أو مدحه أو ذمه أحوج إلى إفادة المخاطب، ومن ثم صدر التوابع بمبحث النعت لهذه الوظائف النحوية؛ فإن الإنسان إذا سمع بالمحكوم عليه احتاج بادئ ذي بدء إلى نعته وتوصيفه ثم بعد نعته بما توضح به يحتاج المخاطب إلى توكيده وتقريره في ذهنه بحيث يرفع احتمال توهم المجاز أو عدم الشمول، ومن ثم فان المتبوع الموضح والمخصص محتاج إلى التأكيد فلذا وضع مبحث التوكيد بعد النعت، ثم هذا المتبوع المنعوت المؤكد محتاج إلى بيان له يكشف المتبوع بنفسه، فنقول: جاء زيد العاقل نفسه أبو بكر، فمجئ (أبو بكر) في الجملة يعمل على

كشف المتبوع ولكن بنفسه لا بمعنى في المتبوع كما في النعت، وبعد أن وضح المتبوع وأكده وبينه كان ينبغي ذكر (البدل) لأنه المقصود بالحكم وحده دون المتبوع ولكن أخره عن عطف النسق لاشتراك عطف البيان وعطف النسق بجامع مشترك وهو مطلق (العطف) فنقول في الجملة النموذجية عند اجتماع التوابع: جاء زيد العاقل نفسه أبو بكر أخوك وعمرو، إلا أن عمرا قد تقدم على (أخوك) لأجل الاشتراك مع عطف البيان، وللفاكهي رأي آخر حيث ذكر أن الأولى:"أن يبتدأ منها بالنعت ثم بالبيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق بل قيل هو الصواب لأنها إذا اجتمعت في التبعية رتبت كذلك كما في التسهيل"[٢٥]، ولا يخفى أن صاحب التسهيل هو ابن مالك نفسه ولما يكون قد خالف رأيه هناك فربما قد عدل عن ذلك الرأي إلى ما عللنا به.

وبعد ذكر العوامل الأصلية سواء كانت لفظية أو معنوية والمعمولات الأصلية من المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والعوامل التبعية والمعمولات التبعية عاد ابن مالك إلى ذكر العوامل النائبة مناب الفعل، فـ(يا) النداء نائبة مناب الفعل (أدعو) بخلاف العامل التبعي (ضارب) فانه ليس نائبا مناب الفعل(يضرب) وإنما عمل للمشابهة بينهما، وذكر ضمن العوامل النائبة (المنادى وتابعه والمنادى المضاف إلى ياء المتكلم والأسماء اللازمة للنداء والاستغاثة والندبة والترخيم) ومن المعلوم أن هذه الأبواب النحوية مترابطة ترابطا واضحا ن فأحكام المنادى ينبغي أن تدرك قبل أحكام تابعه وقل المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، وقدم أحكام تابع المنادى على المنادى المضاف لاشرفية الرفع والنصب على الجر، وقدم أحكام المنادى المضاف لأنه حكم إعرابي وهو الجر بخلاف الأسماء اللازمة للنداء إذ ليس فيها حكم إعرابي مستقل.

وبذلك يكون ابن مالك قد ذكر الرفع والنصب والجر ثم انتقل إلى أسماء ملازمة للنداء غير منفكة عنه، وأراد تقديمها للقارئ كاستطراد يقتضيه الموضوع كما قدم أبنية المصدر وأسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة باسم الفاعل، ثم انتقل إلى الاستغاثة وقدمها على الندبة لان الاستغاثة تحصل بحرف واحد وهو(يا) بخلاف الندبة التي تحصل بحرفين هما (وا، يا)، ثم أخر الترخيم في النهاية لان الترخيم فيه حذف وعدم الحذف مقدم على الحذف، ولذا قدم عليه في الذكر والتصنيف، ثم عقب مباحث المنادى الذي نابت فيه (يا) مناب الفعل (أدعو) بمباحث التخصيص الذي لا يوجد فيه نائب مناب الفعل (اخص) في نحو قولنا (نحن العرب أقرى للضيف) فهذا المثال يشبه النداء في وجود(فعل محذوف) إلا أن باب المنادى قد وجد فيه ما ينوب منابه وفي باب الاختصاص لم يوجد، ولذا قدم باب المنادى على باب الاختصاص وذلك . على الأقل . لوجود ما يدل على المحذوف وينوب منابه، والذي يؤيد هذا الاستنباط انه أخر مبحث (التحذير والإغراء)

عن الاختصاص؛ لان الاسم في التحذير والأغراء أيضا مفعول به لفعل محذوف لا يجوز إظهاره، ولكن لماذا وضعه بعد باب الاختصاص ولم يجعله قبله؛ لان الفعل (اخص) في باب الاختصاص واجب الحذف بينما الفعل (احذر) أو (أغري) تارة يجب حذفه وأخرى يجوز، فقدم الحالة الأحادية على الحالتين الثنائيتين؛ لان ذات المفرد سابق على ذات المركب.

ولما انتهى من المنادى المعمول لـ(يا) النائبة مناب الفعل(أدعو) وذكر المباحث المترتبة عليها ثم ذكر مبحث الاختصاص الذي يشترك مع المنادى في الحذف للفعل (اخص) من دون وجود نائب ينوب عن المحذوف ومثله الإغراء والتحذير شرع في ذكر (أسماء الأفعال والأصوات) التي تنوب عن الفعل في العمل فـ(صه) تنوب عن اسكت و(نزال)عن انزل..وهكذا، وإنما فصلها عن مبحث المنادى بـ(يا) لارتباط المباحث التي تلت المنادى به في كثير من الأحكام فلأجل عدم التفريط بهذه الصلة أخر النائب مناب الفعل عن المعمول لفعل محذوف كما في (الاختصاص والإغراء والتحذير)، والحق (أسماء الأصوات) بأسماء الأفعال لكونها تشبهها إذ اسم الفعل يكتفى به فيقال (صه) وكذا اسم الصوت فيقال لزجر البغل(عدس) فهو يشبه اسم الفعل في الاكتفاء به وان كان غير عامل أصلا؛ لان علة بناء أسماء الأصوات مشابهتها الحروف المهملة في أنها لا عاملة ولا معمولة، ولذا كانت أسماء الأصوات من قبيل المفردات بخلاف أسماء الأفعال فهي من المركبات.

وهنا يراعي ابن مالك قضية الأصل والعارض التي شغلت الفكر الإسلامي منذ بداياته وحتى عصرنا الحاضر، فهناك أصول وهناك أمور عارضة على تلك الأصول، فالعوامل الأصلية أصول والعوامل التبعية مكملات لتلك الأصول والمعمولات الأصلية أصول والتوابع مكملات لتلك المعمولات.

وهنا ومنذ فصل النداء يعرض على الكلام عوارض نائبة مناب العوامل الأصلية توجب لما بعدها حكما خاصا بسببها، فبعد أن تكلم ابن مالك عن الأصول والمكملات في العوامل والمعمولات رجع إلى الأمور العارضة، وقسمها إلى ثلاثة أقسام: **عارض** في بداية الكلمة وهو مبحث المنادى، **وعارض** في نهاية الكلمة وهو مبحث نوني التوكيد، **وعارض** على حقيقة الكلمة وهو يكتنفها ويدخل في ذاتها وهو اجتماع علتين مانعتين من الصرف موجبتين للكلمة حكما خاصا بسببها أو علة واحدة تقوم مقامهما، ومن ثم قام ابن مالك بوضع باب (نوني التوكيد) وإعقابه ببيان (ما لا ينصرف).

ولما انتهى ابن مالك من إعراب الاسم بعوامله الأصلية ومكملاتها وعوامله الفرعية ومن معمولاتها الأصلية ومكملاتها شرع في (إعراب الفعل) سواء كان مرفوعا أو منصوبا أو مجزوما، ولما كان سبب الرفع للمضارع هو التجرد من العوامل الناصبة والجازمة احتاج طالب العلم إلى بيان تلك الأدوات فبين عوامل النصب وعوامل الجزم، ولما كانت عوامل النصب تختص بفعل واحد وكذلك المرفوع ذكرهما في باب واحد، بينما عوامل الجزم لها مزية فبعضها الأكثر يجزم فعلين فراعى ابن مالك قانون الأكثرية ففصل عوامل الجزم عن عامل الرفع وعوامل النصب وجعله في باب واحد، ولما كانت أدوات الشرط بعضها جازما وبعضها الآخر غير جازم شرع ابن مالك بعد الانتهاء من عوامل الجزم إلى الاستطراد الذي يقتضيه الموضوع فذكر أدوات الشرط غير الجازمة في مبحث واحد.

ولما كانت الأساليب النحوية ينظر إليها باعتبار الموقع الإعرابي أي لا قيمة للإعراب في فهم تلك الأبواب، ومن ثم عمد ابن مالك إلى تقسيم بعيد النظر فوجد مباحث الإخبار بالذي أو بالألف واللام والعدد والحكاية كلها داخلة في هذا الأساس، فمبحث الإخبار بالذي أو الألف واللام والعدد والحكاية هو مبحث امتحاني المقصود منه عمل تمرين للطلاب لضبط الأبواب النحوية السابقة التي كان النظر إليها لذاتها باعتبار موقعها الإعرابي دون تقديم امتحان أو تمرين فيها، فمثلا نقول أخبر عن (زيدا) في قولك (ضربت زيدا) فانا نقول في الجواب: الذي ضربته زيد، فجعلنا (زيدا)خبرا، فهو أسلوب نحوي وتركيب للكلمة داخل الأسلوب مع غيرها وفق معطيات باب نحوي سابق هو باب المبتدأ والخبر، وليس المقصود بأخبر أي ارفع، وإنما جعله خبرا وفق قواعد يقتضيها الكلام العربي لا على أساس الإعراب فقط، وهكذا سائر أمثلة الباب التي تبدو متأثرة بالأبواب النحوية الأخرى والسابقة.

وأما باب العدد فهو الباب النحوي الذي يتأثر العدد فيه تذكيرا وتأنيثا بالمعدود وطبيعته وصيغته دون تأثير في رفعه ونصبه وجره فهو في هذه الأحكام يجري على مجرى الأصل، وإنما الغرض من دراسته نحويا هو بيان مدى تطابقه وتخالفه مع المعدود جنسا وشكلا، فلم تكن الغاية من دراسته بيان الموقع الإعرابي وإنما بيان العلاقات التي تحدث نتيجة تركبه مع معدودات مختلفة الأشكال والصور، وكذا باب الحكاية الذي هو حكاية لصفة الكلام السابق غالبا فنقول على سبيل الحكاية: أي، إذا قال احدنا:جاء رجل، ونقول: أيا، إذا قال احدنا: رأيت رجلا، ونقول بالجر:أي، إذا قال احدنا:مررت برجل، فليست الغاية من معرفة أسلوب الحكاية بيان الموقع الإعرابي وإنما بيان العلاقات النحوية الناشئة من اقتران هذين التركيبين.

أما سائر أبواب الألفية التي بقيت فهي أبواب في علم الصرف الباحثة عن شكل الكلمة والتغيرات الحاصلة فيها من دون تأثير للتركيب في ذلك التغيير والتشكيل ن ولذا كان مبحث العدد نحويا وليس صرفيا، لان المتحكم في عملية التغيير هو التركيب النحوي وليست ذات الكلمة وما تقتضيه من إعلال وإبدال وقلب وحذف.

الهوامش

١. الطاهر، علي جواد، منهج البحث الأدبي، بغداد، ط٦، ١٩٨٣: ١٩.
٢. مايبه، لانسون، منهج البحث في الأدب واللغة، ترجمة محمد مندور، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٤٦: ١٦.
٣. الطاهر، علي جواد: ٣٠.
٤. حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله (ت ١٠٦٧هـ)، كشف الظنون، بغداد، مكتبة المثنى: ٢/ ١٤٢٧.
٥. ضيف، شوقي، المدارس النحوية، القاهرة، دار المعارف، ط٣، ١٩٧٦: ٦٠.
٦. الحديثي، خديجة، سيبويه حياته وكتابه، بغداد، دار الحرية، ١٩٧٤: ٩٥.
٧. الحموي، ياقوت (ت٦٢٦هـ)، معجم الأدباء، ط٣، بيروت، دار الفكر، ١٩٨٠: ١٩٨/١٨.
٨. بشير، معن عبد القادر، الدرس النحوي في الكتب التعليمية(رسالة ماجستير)، جامعة الموصل، ١٩٩٦: ٧٤.
٩. الرضي الاسترابادي، محمد بن الحسن(ت٦٨٦هـ)، شرح الكافية، بيروت، ١٩٨٥:١/ ٩٧.
١٠. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(ت٩١١هـ)، البهجة المرضية، قم، ١٤١٠: ٣١.
١١. المكودي، أبو زيد عبد الرحمن بن علي(ت٨٠١هـ)، شرح المكودي على ألفية ابن مالك، مصر:٤٠.
١٢. الاشموني، علي بن محمد، (ت٩٠٥هـ)، شرح الاشموني على ألفية ابن مالك، تصحيح مصطفى احمد، القاهرة، مطبعة الاستقامة، ١٣٦٦هـ: ٦٠/٣.
١٣. أبو طالب، اشرف الحاج ميرزا، حاشية أبي طالب على البهجة المرضية، قم، ١٤١٠هـ: ٦٩/١.
١٤. الخضري، محمد الدمياطي(ت ١٢٨٨هـ)، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، القاهرة، ١٩٥٣: ٥٧/١.
١٥. مكرم، عبد العال سالم، المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة، القاهرة، دار الشروق، ١٩٨٠: ١٤٥.
١٦. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر(ت٩١١هـ)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٦٥: ٥٣/١، وينظر المقري التلمساني، احمد بن محمد(ن١٠٤١هـ)، تحقيق يوسف البقاعي، بيروت، دار الفكر، ١٩٨٦:١/ ٤٣٤-٤٤٠، ولقد أحصى الباحث عبد الجبار احمد صالح الكتب المؤلفة على الألفية من شروح وتعليقات وحواش

ونكت وإعراب لها ومختصر وتشطير وزوائد وشرح شواهد الشروح بما بلغ(٣٣٢) عملا علميا مما يشكل مكتبة نحوية متكاملة وذلك في أطروحته للدكتوراه (المنهج السالك إلى مقاصد ألفية ابن مالك، للعمري(١٢٠٣هـ) تحقيق ودراسة)، جامعة الموصل، ١٩٩٧: ٨٧ وما بعدها.

١٧. عبد الله بن احمد، الفاكهي(ت٩٧٢هـ)، مجيب الندى إلى شرح قطر الندى، القاهرة، ١٣٢٣هـ:١/١٤.

١٨. تمام حسان، الأصول – دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، بغداد، ١٩٨٨: ١١٦ – ١٤٨.

١٩. الحمصي، يس أبو بكر بن محمد(ت١٠٦١هـ)، حاشية يس على شرح الفاكهي، القاهرة، ١٣٢٣هـ: ١/٦.

٢٠. ابن عقيل، عبد الله بن عقيل الهمداني المصري(ت٧٦٩هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، القاهرة، ط١:٢/٥٢٠.

٢١. الحمصي، يس أبو بكر بن محمد، حاشية يس على شرح الفاكهي:٢/٨٣.

٢٢. عبد الله بن احمد، الفاكهي(ت٩٧٢هـ)، مجيب الندى إلى شرح قطر الندى:٢/١٤١.

٢٣. يقول ابن هشام الأنصاري:" واتفقت العرب على جواز ذلك (أي رفع الفاعل الظاهر) في مسالة الكحل، وضابطها: أن يكون افعل صفة لاسم جنس مسبوق بنفي، والفاعل مفضلا على نفسه باعتبارين، وذلك كقول النبي صلى الله عليه وسلم: ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة، وقول العرب: ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد، وبهذا المثال لقبت المسالة بمسالة الكحل" شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب:٤١٥.

٢٤. الجرجاني،عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت٤٧١هـ)، شرح العوامل في النحو طبعة حجرية، ١٣٠٥هـ:١٩.

٢٥. عبد الله بن احمد، الفاكهي (ت٩٧٢هـ)، مجيب الندى إلى شرح قطر الندى:٢ /١٤٩.

.Methodological laws of Ibn Malik Millennium
With an analytical account of its chapters and chapters

Dr. Muhammad Thanoon Younis
College of Education / University of Mosul

Abstract

The curriculum is: a method by which a person accesses the truth, and the way to reach it requires an effective design and a deep plan with a constant vision, the logical pillars, the logical sequence, the rationalization of the goal, so each researcher of the truth should have a path or approach that he uses to reach to present the results in a scientific and technical manner together, And that approach, as Lanson says, is not only a personal innovation for the researcher, but it is the result of the researcher's thinking about the plan that a number of the former and even the young ones have followed. And issues so that the scientific material, ideas, and rules accommodating the whole subject can be distributed so that the viewer seems coherent and tightens each other, so the research: the scientific is defined from the tab, and between the chapters and the poverty of interdependence, homogeneity and proportionality.